

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين
بشأن المشاركة في ورشتي العمل المعنيتين
بموضوع: "الروابط في مجال السياسات العامة في
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين
السياسات العامة بناء على الأدلة"، وموضوع: "
تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقة مع
مؤسسات المجتمع المدني"، والمنعقدتين في
المملكة المتحدة - لندن، خلال الفترة ٢٨ - ٣٠
يناير ٢٠١٤م



التاريخ: ٩ مارس ٢٠١٤ م

صاحب المعالي السيد / خليفة بن أحمد الظهراني الموقر

رئيس مجلس النواب

رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يطيب لنا بداية ان نتقدم بالشكر الجزيل لمعاليتكم ولجميع اعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، على الجهود المبذولة لتيسير مشاركة الوفود البرلمانية في المحافل الإقليمية والعربية والدولية. ويسرنا ان نرفق لمعاليتكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين الذي شارك في ورشتي العمل المعنيتين بموضوع "الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات العامة بناءً على الأدلة" وموضوع "تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني"، اللتين تم تنظيمهما من قبل الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في مجلس النواب اللبناني في لندن - المملكة المتحدة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يناير ٢٠١٤ م.

هذا وتفضلوا معاليتكم بقبول فائق التحية والإحترام،،

ام

إبتسام عبد الرحمن هجرس

رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس النواب

رئيس الوفد

المعلم العلاء رشيد طلب الموت
أقتبس من معاليكم عرض التقرير البرلمانية
التنفيذية لتسوية القضية اللبنانية
د. جمال إبراهيم
المستشار لعضوة مجلس النواب
عبدالله بن علي



مملكة البحرين
الشعبة البرلمانية

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين حول مشاركته
في ورشتي العمل المعنيتين بموضوع "تعزيز دور المرأة في
البرلمان والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني وموضوع:
الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات العامة بناءً
على الأدلة"

لندن - المملكة المتحدة

٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٤م

الفهرس

أولاً: المقدمة	٣
ثانياً: أهداف ورشتي العمل	٣
ثالثاً: أهم ما ورد في الورشتين ومداخلات وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين فيهما	٤
رابعاً: لقاء على هامش المشاركة	١٢
خامساً: الخاتمة	١٣
سادساً: المرفقات	١٣

أولاً- المقدمة:

١- اسم الفعالية:

ورشتي العمل المعنيتين بموضوع "تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني"، وموضوع "الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات العامة بناءً على الأدلة" واللتين تم تنظيمهما من قبل الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وبالتعاون مع المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في مجلس النواب اللبناني.

٢- مكان وفترة انعقاد الفعالية:

لندن - المملكة المتحدة خلال الفترة من ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٤م بفندق بارك بلازا ريفر بانك (Park Plaza Riverbank).

٣- أعضاء الوفد المشارك:

- سعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس (رئيس الوفد).
- سعادة النائب د. سميرة عبدالرحمن الجودر (نائب رئيس الوفد).
- سعادة العضو د. ندى عباس حفاظ.
- سعادة العضو د. جهاد عبدالله الفاضل.

من الأمانة العامة لمجلسي الشورى والنواب:

- السيدة أميرة حسين القطاف - أخصائي تنمية علاقات برلمانية بمجلس النواب (المرافق الاعلامي للوفد).
- السيد صادق جعفر اسماعيل - أخصائي علاقات برلمانية دولية بمجلس الشورى (المرافق الاداري للوفد).

ثانياً: أهداف ورشتي العمل:

١. إطلاع البرلمانيين على المعلومات وأوراق السياسات التي طورها شركاء مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والمعهد العربي ومناقشتها معهم.
٢. تعزيز معرفة البرلمانيين بكيفية استخدام الأدلة التي توفرها منظمات المجتمع المدني.

٣. الاتفاق على استراتيجيات وطنية واقليمية بين البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني من أجل الارتقاء بقوانين العنف الأسري في البرلمانات العربية.
٤. تعزيز معرفة منظمات المجتمع المدني بإجراءات البرلمان وقواعده.
٥. التعرف على تجارب الدول العربية في سن تشريعات حول نيل العنف الأسري ضد المرأة.
٦. تسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين البلدان العربية.

ثالثاً: أهم ما ورد في ورشتي العمل ومداخلات وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين فيهما:

■ اليوم الأول ٢٨ يناير ٢٠١٤م:

١. جلسة الافتتاح:

عُقدت جلسة الافتتاح الرسمية المشتركة لورشتي العمل اللتين تم تنظيمهما من قبل الاتحاد البرلماني العربي وبالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والمعهد العربي للدراسات البرلمانية والتشريعية بمجلس النواب اللبناني، صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٤م في مقر انعقاد ورشتي العمل بفندق بارك بلازا ريفر بانك - لندن.

وقد بدأ الافتتاح بكلمة ترحيبية ألقاها النائب هنري بليغام رئيس مؤسسة وستمنستر للديمقراطية رحب فيها بالوفود العربية المشاركة، تلاها كلمة للسيد بلال شرارة مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية ثمن فيها أوجه التعاون المشترك مع المؤسسة، ثم تفضلت السيدة ليندا دافيلد المدير العام التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية باستعراض مواضيع الورشتين، حيث نوهت من جهتها إلى أهمية المشاركة التفاعلية خلال سير عمل البرنامجين للوصول إلى أقصى درجات الاستفادة والتعاون بين البرلمانيين والمؤسسة.

وقد شارك وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين برئاسة سعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل بفاعلية أثناء جلسة الافتتاح، حيث أكد الوفد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير النظام الديمقراطي في الدول، ومن جهة أخرى صرحت سعادة العضو د. ندى عباس حفاظ بأنه لضمان الخروج بأفضل التشريعات التي تعكس احتياجات المجتمع، لا بد من مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة هذه التشريعات بفاعلية أكثر، وأضافت سعادتها بأن دستور مملكة

البحرين يؤكد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، وعلى انشاء الجمعيات الأهلية والنقابات، ولكن يأتي القانون المنظم للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة الصادر عام ١٩٨٩م غير مواكب لذلك لكونه قديم وبحاجة للتعديل الشامل. واستطردت سعادتها قائلة بأنه في مملكة البحرين هناك عدد من الاقتراحات بقوانين للإرتقاء بهذا القانون لرفع سقف ودور هذه المؤسسات كشرريك رئيسي يرتقي بالوطن وفقاً لرؤى المجتمع كونها الوسيط ما بين مؤسسات الدولة والأسرة والمجتمع.

وتم خلال الجلسة المشتركة تسليط الضوء على أهم خصائص رسم السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أيدت سعادة العضو د. ندى عباس حفاظ تلك الخصائص كخطوة أولى تجاه صياغة التشريعات والتي تشمل تحديد الموضوع أو القضية العامة التي تحتاج إلى تشريع ومن ثم التحليل وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من خلال إصدار التشريعات والبدائل التي تتميز بالعدالة والواقعية في التطبيق، بشرط أن تكون هناك حدود للواقعية، بحيث لا تكون مطلقة، فالتشريعات تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع، وتغيير المسار الخاطئ إلى المسار الصحيح العادل، فعلى سبيل المثال قانون مكافحة التدخين الذي يمرر في البرلمانات العربية دون أن يتم التطبيق الصحيح لهذا القانون بسبب الادعاء بعدم الواقعية بناءً على أسباب تتعلق بتأثر اقتصاد السياحة والاقتصاد الوطني، فهذا الأمر يعد خاطئاً تماماً فصحة الفرد وصحة المجتمع أهم حق من حقوق الانسان، ناهيك عن التكلفة الباهظة للجانب الصحي لمضاعفات التدخين الذي يؤثر سلباً على اقتصاد الوطن، لذا يفترض أن تواكب التشريعات برامج توعوية للتطبيق الصحيح للتشريعات الهامة.

كما تم خلال الجلسة استعراض التجارب البرلمانية من قبل برلمانيو كلاً من الأردن، والمغرب، وفلسطين ولبنان تحت شعار: "العملية التشاركية لصنع السياسات والتشريعات: الأدوار والمسؤوليات والأدوات والمنهجيات"، حيث ترأس الجلسة السيد جون أوسماند محافظ مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وفي هذا الصدد أكدت سعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل رئيس الوفد على أهمية الدور البارز للبرلمانيين المنتخبين كممثلين للشعب في تحقيق تطورات الشعب بأقصى درجات النزاهة والشفافية. ثم استطردت قائلة: "يجب أن لا نضعف في أداء واجبنا المناط بنا كتشريعيين مهما كانت العراقيل".

كما صرحت سعادة العضو د. جهاد عبدالله الفاضل نائب رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى في الجلسة المشتركة بأن الهدف الرئيسي للأعضاء المشرعين هو المصلحة العامة وخدمة المجتمع بما يتوافق مع أنظمة الدول، وأضافت سعادتها: "كون السلطة التنفيذية هي الجهة المكلفة بتنفيذ وتطبيق القوانين، فلا بد أن نتسم نحن المشرعين بالمرونة للتعاون معها والأخذ بمبرئياتها للتوصل إلى قانون واقعي يمكن تطبيقه".

وفي ختام جلسة الافتتاح استعرضت السيدة دينا ملحم رئيسة برامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤسسة، أوجه تعاون المؤسسة مع مختلف القطاعات المدنية والحكومية.

وعلى هامش جلسة الافتتاح، التقى وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بكل من المدير العام التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية والسيد بلال شرارة مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، حيث ثمن الوفد في اللقائين الدور البارز لكل من المؤسسة والمعهد العربي في تعزيز أوامر التعاون بين البرلمانيين والمؤسسة بصفة عامة، وبين الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين والمؤسسة بصفة خاصة. وقد أشاد المدير العام للمعهد العربي للتدريب البرلماني بالمساهمات الماضية الفعالة للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بمشاركة سعادة النائب ابتسام هجرس رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل، والتي أكدت من جانبها أكدت على استمرار تفعيل دور الشعبة في هذا المحفل الهام من خلال المساهمة في تبادل الخبرات البرلمانية والتطلع إلى مستجدات التدريب البرلماني الذي يثري بدوره سير العملية التشريعية في مملكة البحرين.

٢. بعد جلسة الافتتاح المشتركة:

بعد جلسة الافتتاح الرسمية المشتركة، تم توزيع أعضاء الوفود العربية المشاركة على مجموعتين لحضور ورشتي العمل، حيث كانت مشاركة ومداخلات وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين كالتالي:

أ. ورشة العمل المعنية بموضوع: "تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني":

بدأت الورشة بمناقشة عامة حول العنف ضد المرأة وقوانين العنف الأسري، أدارتها د. مارجريت حلو من الجامعة اللبنانية، ورداً على مغالطة لها ضد مملكة

البحرين حول غياب قانون العنف الأسري فيها، أوضحت سعادة العضو د. جهاد عبدالله الفاضل نائب رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى بأنه يوجد في مملكة البحرين مشروع قانون الحماية من العنف الأسري والذي استغرق العمل به في لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى أكثر من عامين، وأن هذا المشروع يتم مناقشته حالياً في المجلس للموافقة عليه، وأضافت سعادتها "إن مشروع القانون يتكون من ٢١ مادة، وأن إحدى المواد تتعلق بسرية المعلومات الخاصة بالمُبلغ، وبالتالي أصبحت السرية تحمل سمة الوجوب، الأمر الذي يطمأن المعتدى عليه في الرجوع إلى الجهات المعنية لتقديم الشكوى".

وقد اختتمت المناقشة بمداخلة لسعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل رئيس الوفد شكرت من خلالها د. ماجريت حلو على طرحها الهام، بالرغم من عدم صحة بعض الإحصائيات الخاصة بالعنف الأسري في الدول العربية، كما شددت على ضرورة تعاون جميع المشاركين في تزويدها بالإحصائيات الصحيحة ودعم دراستها الرامية إلى نبذ العنف الأسري، ثم قدمت سعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس اقتراحاً لوفود الدول العربية المشاركة في الورشة بالخروج من ورشة وستمنستر للديمقراطية بتوصيات يتم تعميمها على الجميع بحيث تكون رامية إلى وقف العنف الأسري، وقد نال اقتراح سعادتها ترحيباً واسعاً واستحساناً كبيراً من قبل المسؤولين بمؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومدير المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.

ب. ورشة العمل المعنية بموضوع: "الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات العامة بناءً على الأدلة"

تم خلال ورشة العمل المعنية بالروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسليط الضوء على بيوت الخبرة في الواقع العربي لدعم صانعي القرارات والمشرعين. وقد اقترحت سعادة العضو د. ندى عباس حفاظ التشبيك بين بيوت الخبرة الموجودة حالياً في الدول العربية للاستفادة منها سواءً على مستوى المؤسسات التشريعية أو البرلمانيين كأفراد، وذلك نظراً لأن المشاكل والقضايا في مجتمعاتنا تتشابه في الكثير من النواحي. كما اقترحت سعادتها تنظيم دورات تدريبية للباحثين القانونيين في البرلمانات العربية. ونوهت بأن بيوت الخبرة في الوطن العربي ما زالت قليلة، وقد تكون بعضها ضعيفة وغير متخصصة في زمن لا يتخذ فيه صانعي

القرارات والمشرعين قراراً إلا بناءً على الأدلة البحثية، وأن أقسام البحوث في البرلمانات لا تزال تعمل بعدد قليل جداً من الباحثين القانونيين الذين لا يحظون عادةً بالتدريب الكافي.

وفي هذا الشأن أكدت سعادة النائب د.سمية عبدالرحمن الجودر (نائب رئيس الوفد) على أهمية تشخيص الواقع في الوطن العربي مشيرة إلى أن الحكومات التنفيذية تنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني كمنافس وليس كشريك. واقترحت سعادتها وجود بروتوكول بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني يعرف بخطوات العمل بالشراكة فيما بينهم، وأن يكون في الأمانات العامة للمجالس التشريعية بروتوكول يضمن الاستمرارية والاستدامة في برامج التعاون المشترك بين المشرعين ومؤسسات المجتمع المدني، وعمل تشبيك لمؤسسات المجتمع المدني مع الأمانات العامة للدول العربية، وذلك لأخذ مرئيات الجمعيات الأهلية حول القضايا، وسن تشريعات من قبل السلطة التشريعية، وقد نال اقتراح سعادة النائب د. سمية عبدالرحمن الجودر ترحيباً وتأييداً واسعاً من قبل المسؤولين في مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والمعنيين بالمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، واختتمت مداخلتها قائلة: "لا زالت الايديولوجية في دولنا تعمل على التفرقة وليس على التعاون، ولا بد من التدريب والتعاون الملموس".

وتم تشكيل لجنة مصغرة مكونة من سعادة النائب د.سمية عبدالرحمن الجودر كمثل عن مملكة البحرين مع ممثلين آخرين من المغرب والعراق، لتقديم مرئياتهم ومن ثم عرضها على المشاركين بالورشة ليتم التصويت والتصديق عليها.

■ اليوم الثاني - ٢٩ يناير ٢٠١٤م:

أ. ورشة العمل المعنية بموضوع: "تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني":

في اليوم الثاني لورشة العمل المعنية بتعزيز دور المرأة في البرلمان، اطلع وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بمشاركة سعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس وسعادة العضو د. جهاد عبدالله الفاضل على أهم التشريعات ذات الصلة بالعنف الأسري من خلال التجربة الدولية ودراسات لكل من التجربة البريطانية وتجربة كردستان العراق

بالإضافة إلى الأردن. وتم أيضاً تقسيم عضوات وفود برلمانات الدول العربية للعمل في مجموعات مصغرة لبناء استراتيجيات وطنية بين البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني بهدف تطوير قوانين خاصة بالعنف الأسري وتنفيذها، وقد شارك وفد الشعبة البرلمانية بفاعلية من خلال مجموعة عمل خاصة قدم من خلالها مقترحات مساندة في مجال وقف العنف الأسري في تونس.

ب. ورشة العمل المعنية بموضوع: "الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات العامة بناءً على الأدلة":

شاركت سعادة النائب د.سمية عبدالرحمن الجودر نائب رئيس الوفد وسعادة العضو د.ندى عباس حفاظ في ورشة العمل المعنية بموضوع الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات بناءً على الأدلة، وذلك في اليوم الثاني من عمل الورشة، حيث تحدث السيد جيف لانغسدون الخبير الاستشاري في وضع السياسات العامة، حول الدليل الدولي في وضع سياسات عامة ذات جودة تدعم عملية اصدار التشريعات المبنية على الأدلة، مؤكداً على أن السياسات العامة هي ترجمة الرؤى إلى خطوات تنفيذية من خلال التشريعات السليمة. كما أكد على أهمية أن تنبثق هذه السياسات من الخطط الاستراتيجية، منوهاً لعدد من الخصائص لإقرار السياسات العامة بشكل مهني يشمل الرؤية البعيدة وتجارب الدول والإبداع في التفكير، وتضمين جميع الأطراف المعنية والرجوع إلى الأدلة ذات العلاقة بالموضوع، والتقييم المستمر، والمراجعة الدورية. وقد تطرق المشاركون في ورشة السياسات العامة إلى الاختلاف في الأنظمة التي تعمل بها البرلمانات من حيث دورها في إقرار السياسات العامة وترجمتها إلى تشريعات، كما تم استعراض مجموعة من أوراق العمل المقدمة من مصر، اليمن، وتونس حول الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالبطالة، بالإضافة إلى ورقتي عمل مقدمتين أيضاً من اليمن ومصر حول اصلاح سياسات التعليم، كما استعرض كل من النائب اللبناني ياسين جبر والسيدة كلوديا وود نائب مدير Demos التجريبتين اللبنانية والبريطانية في مجال اصلاح سياسات الرفاه الاجتماعي.

أ. ما قبل الجلسة الختامية:

في اليوم الثالث والأخير شارك رئيس وأعضاء وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين في جلستي ما قبل الختام لورشتي العمل. وكان أهم ما تم التوصل إليه في ورشة العمل المعنية بموضوع تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني، هو اتفاق كلاً من المشاركين والجهات المنظمة للورشتين على أهمية وجود اطار مؤسس للعمل المشترك بين الدول العربية لدعم قضية نبذ العنف ضد المرأة والارتقاء بالقوانين التي تحميها، من خلال انشاء تحالف برلماني عربي لمناهضة العنف الأسري ضد المرأة، وقد رحبت سعادة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل رئيس الوفد بفكرة تأسيس هذا التحالف المشترك بين الدول العربية، مشددة على أن يكون البرلمانيون الرجال أيضاً شركاء فاعلين فيه، وأضافت سعادتها بأن إعلان التحالف البرلماني لمناهضة العنف الأسري ضد المرأة في ختام الجلسة يُعد ضرورياً، وأن حمايتها من العنف يصب في مصلحة الرجل والمرأة باعتبارها شريك في حياته ليس فقط كزوجة، بل كام وأخت وابنة.

أما في جلسة ما قبل الختام الخاصة بورشة عمل "الروابط في مجال السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين السياسات العامة بناءً على الأدلة"، فقد اقترح المشاركون عدداً من التوصيات والموضوعات ذات الأهمية، والتي يمكن لبيوت الخبرة القيام بإعداد الدراسات حولها للبرلمانيين، وأكدت سعادة العضو د.ندي عباس حفاظ على توصيتها الخاصة بأهمية التشبيك والربط الالكتروني بين بيوت الخبرة المتخصصة في الوطن العربي للاستفادة منها وذلك لقلتها، وتحديد الموضوعات ذات الأهمية لبيوت الخبرة لإجراء دراسات تساعد البرلمانيين في إصدار أفضل التشريعات المبنية على الأدلة، واقترحت سعادتها موضوع تقييم مشاريع قوانين الموازنات من حيث مدى استجابتها لاحتياجات المرأة قبل تمريرها على الدول العربية، ووضع المؤشرات الرئيسية لكيفية تقييم البرلمانيين لهذه الموازنات وتطويرها.

ومن جهتها اقترحت سعادة النائب د.سمية عبدالرحمن الجودر نائب رئيس الوفد أن يكون هناك بروتوكول يقضي بتشبيك جمعيات المجتمع المدني مع الأمانات العامة للمجالس التشريعية للتواصل، وأن يتم الاتفاق بين أطراف كلاً من السلطة التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني لوضع تصور وسياسات عامة للقضايا العامة

بحيث يتم صياغة قوانين وتشريعات من قبل السلطة التشريعية مبنية على دراسات تمت بعد الاستعانة بالخبرات الموجودة بالقطاع الحكومي أو الخاص أو المجتمع المدني، ليقوموا بدورهم في تحديد المشكلة أو القضية ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

كما شددت سعادتها على ضرورة أن يتم وضع معايير لمن يشترك بالبروتوكول، بحيث يتم التأكيد على أن تكون الجمعية أهلية ومفعلة وموافقة على المشاركة، ونشطة في برامجها، بالإضافة الى ضرورة أن تكون ملتزمة بقوانين وزارة التنمية الاجتماعية للبلد الذي تنتمي إليه.

وبناءً على المقترح المقدم من سعادة النائب د.سمية عبدالرحمن الجودر، تم اختيار سعادتها لتمثل وفد مملكة البحرين في صياغة البروتوكول مع ممثلين آخرين من برلمانات كلاً من مصر، والمغرب والعراق و بإشراف المعنيين بالمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

ب. الجلسة الختامية والتوصيات:

بعد جلستي ما قبل الختام لورشتي العمل، تمت دعوة جميع أعضاء الوفود المشاركة في الورشتين إلى حضور الجلسة الختامية، حيث استعرضت السيدة دينا ملحم رئيس برامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة وستمنستر للديمقراطية أهم المخاور والاستنتاجات التي أثرت في الورشتين، وتم استعراض بعض التوصيات التي رفعها الأعضاء على أن ترسل إلى الوفود المشاركة بنسختها النهائية فيما بعد. كما تم إصدار الاعلان الرسمي الخاص بإنشاء تحالف برلماني عربي لمناهضة العنف الأسري ضد المرأة والذي تم التوافق عليه من قِبل وفود الدول العربية المشاركة وهم مملكة البحرين، والعراق، واليمن، والأردن، ولبنان، وتونس، والجزائر، وفلسطين والمغرب والذي يهدف الى العمل بالآتي:

١. مناهضة العنف ضد النساء، وتوعية الأوساط البرلمانية والجمهور والرأي العام، بحق المرأة العربية في الحياة من دون عنف، والقضاء على كافة أشكال التمييز بحق النساء، وتعزيز المساواة بين النساء والرجال، وتمكين النساء.

٢. اعتبار العنف ضد النساء انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية، وشكل من أشكال التمييز، ويوجب تضافر جهود جميع البرلمانيين ذكوراً وإناثاً للقضاء على ظاهرة العنف ضد النساء.

٣. وضع مسألة العنف ضد المرأة ضمن الأولويات التشريعية للوقاية من هذه الآفة ومقاضاة الجناة بشكل رادع وفعال، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للضحايا من النساء.

٤. دعم ومساندة المنظمات والجمعيات المعنية بإنفاذ القانون للتعاون من أجل القضاء على العنف ضد النساء والعنف داخل الأسرة.

٥. تبادل المعلومات وتنسيق الأعمال المشتركة بين البرلمانيين وبمشاركة منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وتلى ذلك كلمات شكر للوفود المشاركة من قبل السيدة ليندا دافيلد المدير العام التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والسيد بلال شرارة مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، بعدها تم توزيع الشهادات على جميع أعضاء الوفود.

وقد ثمن رئيس وأعضاء الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين الجهود المبذولة من قبل كلا من المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية ببيروت، والاتحاد البرلماني العربي في التعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في جمع البرلمانيين في مثل هذا المحفل وتدريبهم للارتقاء بسن أفضل التشريعات التي تحقق تطلعات شعوب البرلمانات العربية.

رابعاً: لقاء على هامش المشاركة:

على هامش المشاركة في ورشتي العمل، نظم القائمون في مؤسسة وستمنتر للديمقراطية برئاسة النائب البريطاني هنري بلينغام رئيس المؤسسة، وبالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي والمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، حفل استقبال للوفود العربية المشاركة بالتعاون مع مجلس اللوردات وذلك بمقر البرلمان البريطاني يوم الأربعاء الموافق ٢٩ يناير ٢٠١٤م. وخلال الحفل، التقى رئيس وأعضاء وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بالبارونة ليز باركر عضو مجلس اللوردات، حيث استعرض الوفد العلاقات الثنائية التاريخية العميقة بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، كما رحبت باركر برئيس وأعضاء الوفد متمنية لهم طيب الإقامة في العاصمة البريطانية.

خامساً: الخاتمة:

أكد رئيس وأعضاء وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين على أن المشاركة في الورشتين كان لهما فوائد جمة على صعيد تبادل التجارب والخبرات بين أعضاء البرلمانات المشاركة، وإلقاء النظر عن كثب على ما تضمنته الدراسات والتجارب البرلمانية في بعض الدول العربية في مجال مناهضة العنف الأسري ضد المرأة، والرفاه الاجتماعي، والإصلاح الاقتصادي: موضوع "البطالة"، وإصلاح سياسات التعليم، كما بحث الوفد على ضرورة استمرار التعاون والمشاركة في مثل هذه الورش التي تهدف إلى تدريب أعضاء البرلمان وتفعيل دورهم التشريعي.

سادساً: المرفقات:

١. برنامج عمل ورشتي العمل.
٢. دعوتي المشاركة الواردين من السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، والموجهتين إلى معالي رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية.
٣. تقريرين للوفد من اعداد ادارة البحوث والمكتبة البرلمانية بمجلس النواب حول "المرأة والسلطة التشريعية في مملكة البحرين" و"تجربة مملكة البحرين في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات".
٤. الملف الإعلامي.
٥. صور مختارة.

والله ولي التوفيق،،

